ادارة اي شركة حتى الان يستطيعون ممارسة ضغط سياسي خارج النواحي المالية والادارية البحت ، على ان المستهدف هو ممارسة ضغط على سياسة البلدان التي تنتسب الشركات اليها من خلال تقوية نفوذ الاعضاء العرب في مجالس الادارة وتمكينهم بفضل نسبة الاسهم العربية المرتفعة من حمل هذه المجالس على ان تلعب دورا موازيا ومعدلا (بكسر الدال) لدور الاوساط الممالئة للصهيونية في البلدان الغربية المعنية .

ب ــ الاجراء **الثاني** هو قيام بلدان النفط بالتهويل باسترداد أجزاء من مساحة الامتيازات النفطية بواسطة التشريع ، من اجل الاستثمار المباشر او الاستثمار بالتعاون مع فرقاء غير غربيين أو مع فرقاء غربيين لقاء عمولة محددة ــ وذلك ايضا كوسيلة ضغط سياسي على البلدان الغربية ، اذ من المعلوم ان الشركات تحرص كثيرا على الاحتفاظ بالمقدار الاقصى من الاراضي المشمولة بالامتيازات الاصلية .

ج ــ الاجراء **الثالث** هو ايعاز سلطات بلدان النفط للعمال في الشركات بالتباطؤ في الانتاج وفي تحميل الناقلات (خاصة الناقلات العملاقة) لاشعار البلدان الغربية بقوة بلدان النفط العربية وبتصميمها على ممارسة الضغط السياسي على الغرب لصالح القضايا العربية عامة والقضية الفلسطينية خاصة .

الخلاصة التي تنبثق عن هذه الاجراءات الثلاثة انها جميعا تهدف الى رفع قابلية التصديق لدى الغرب بصدد الموقف العربي والتصميم العربي على مناصرة قضايا العرب ، والى تصديق التهديد العربي بأن اجراءات اشد وطأة ستتخذ اذا لزم الامر وكانت الاجراءات ذات الاثر المداور قليلة الجدوى .

والجدير بالذكر ان اتخاذ هذه الاجراءات لا يتعارض مع اعتماد اي من السياسات الاخرى الا بمعنى ان الاجراءات متواضعة الاثر ، فالتباطؤ في الانتاج هو طبعا دون حجب النفط حدة وفاعلية ، واسترداد قسم من الامتيازات وشراء المزيد من اسهم الشركات هما دون التأميم شمولا وفاعلية كذلك . وبالتالي تمكن المباشرة باتخاذ الاجراءات الثلاثة المبينة فورا من قبل جميع البلدان المنتجة كمقدمة لاتخاذ ما هو اشد وامضى من اجراءات .

د ــ اخيرا ، لا بد من التأكيد بأن هنالك جانبا ايجابيا ينبغي تقديمه وتوضيحه الى جانب السياسات المقترحة قبلا والتي كانت بشكل عام ذات صفة سلبية بمعنى انها كانت تهدف الى خلق ضغط على الغرب من خلال ايقاع الاذى بمصالحه . هذا الجانب هو تنمية قطاع النفط العربي وتقويته بفضل تنمية صناعات الغاز والتكرير والبتروكيمياويات وتنمية النقل البحري وخدمات تأمين النفط ، من اجل تحقيق مورد دخل مرتفع بديل يعوض الى حد ما عن الانخفاض في مورد تصدير النفط الخام فيما اذا اتخذت البلدان العربية اجراءات تحد من تصدير النفط الخام ، كما تحقق السياسة مزيدا من السيطرة في حال استمرار التدفق . وما ينطبق على تنمية قطاع النفط الوطني ينطبق بشكل أوسع على تنمية الاقتصادات العربية ككل لان ذلك يحد من الاذى الذي تصاب به اذا اتخذت البلدان العربية اجراءات ردعية ضد الغرب من شأنها ان تؤدي بمورد النفط الى الهبوط . غير اننا بحثنا موضوع التنمية من زاويته الواسعة في القسم الاول حين عالجنا دور النفط في تنمية القدرة العربية الذاتية .

٤ ــ سياسات اخرى

سنعرض سياستين في هذه المجموعة يصعب تصنيفهما تحت اي من المجموعات السابقة ، **اولاهما** فرض رسم تصدير انتقائي لدعم المجهود الحربي العربي .

طرحت هذه السياسة كاجراء زجري ومالي في اعقاب حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧ . وقالت بفرض رسم تصدير قدره ٢٠ سنتا اميركيا على كل برميل نفط يصدر من البلدان